الطبيعة الخاصة للركن الشرعي في الجريمة الاقتصادية

دراسة مقارنة دكتور/ السيد محمد شريف

أستاذ القانون الجنائي المساعد بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود سابقا مدرس القانون الجنائي كلية الحقوق جامعة بنها

ملخص البحث :يتناول البحث بالدراسة الطبيعة الخاصة للركن الشرعي للجريمة الاقتصادية، وتميزه في العديد من الأحكام عن نظيرتها في القانون الجزائي العام. وسوف نلحظ هذا التميز من ثلاثة جوانب أساسية: الأول يتعلق بكيفية وضع نصوص التجريم الخاصة بهذه الجريمة إذ لا يقتصر الأمر على ضرورة أن يكون وضع هذه النصوص من قبل السلطة التشريعية أو التنظيمية بل تقوم السلطة التنفيذية بدور هام –عن طريق التفويض- في تكملة عناصر نص التجريم كي يكون صالحا لنصوص من ً للتطبيق. أما الجانب الثاني فيتمثل في تطبيق هذه ا حيث الزمان حيث تثار في شأنها مسألة رجعية القانون الأصلح للمتهم. وأما الجانب الثالث والأخير فيكمن في نطاق تطبيق نصوص قانون العقوبات الاقتصادي من حيث المكان إذ لا يكتفي المشرع بتبني مبدأ الإقليمية وإنما يقرر بالنسبة للجرائم الاقتصادية التي تمس مصلحة جوهرية للدولة سريان هذه النصوص على ما يخالفها من أفعال ولو وقعت كلها في الخارج .

مقدمة

خصبا كان من شأن زيادة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي أن أصبح هذا المجال ميدانا لارتكاب أنواع جديدة من الجرائم؛ لم تفلح النصوص الجنائية التقليدية في مواجهتها أو الحد ً ولا ٢ منها)ً كبيرا (، لذا صدرت العديد من القوانين لمواجهة هذه الجرائم -التي تشكل تحديا -(كتلك التي تحد من ارتفاع الأسعار ومن تهريب ٣ سيما من ناحية الأضرار الناجمة عنها( )، وتضمنت هذه القوانين ٤ الأموال إلى الخارج وتنظم مختلف المعاملات المالية والتجارية)قدم هذا البحث إلى منتدى جامعة اليمامة للقانون بالرياض من ١-٣ مارس ٢٠٢٠ ١ فضلا عن أنها ترتكب من قبل أشخاص يبحثون عن الثراء السريع والفاحش من ناحية، ويحتلون مراكز مرموقة داخل المجتمع ولهم معارف ٢ فقد قدر الباحث الفرنسي جان دو مايار قبل سنوات أن حجم الأعمال المرتبطة بغسيل الأموال يبلغ سنويا ما بين ٨٠٠ إلى ٢٠٠٠ بليون دولار. ٣فنية وقانونية بالمجالات المختلفة المرتبطة بأعمالهم وأنشطتهم؛ الأمر الذي يمكنهم من ارتكاب جرائمهم؛ بل وإخفائها .كما قدر صندوق النقد الدولي حجم الأموال التي يتم غسلها سنويا على مستوى العالم بما يعادل ٣٠٠ -٤٠٠ بليون دولار. انظر الدليل الإرشادي ومن الجرائم المرتبطة بهذا المجال: جرائم الشركات وجرائم النقد والصرف والجرائم الضريبية والجمركية وجرائم سوق المال وجرائم الاعتداء ٤لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: وزارة التجارة والصناعة بالمملكة العربية السعودية، صفر ١٤٣٤هـ- يناير ٢٠١٣م، ص ٤ . على حقوق الملكية الفكرية والصناعية فضلا عما يمكن حدوثه من جرائم جديدة في المجال الاقتصادي في المستقبل القريب نتيجة للعولمة والثورة التقنية. انظر، الأستاذ يعقوب، محمود داوود: المسئولية في القانون الجنائي الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٨ ، رقم١١

،ص١٧ 2 . جزاءات جنائية لمن يخالف أحكامها؛ من أجل فرض الاحترام الواجب لها من قبل 5 .(الأفراد ( )هذه القوانين بأحكام خاصة؛ تمثل ٦ وفي هذا السياق كان من الطبيعي أن يميز المشرع .( )وهو ما أدى إلى التساؤل حول ما إذا ٧ خروجا (ً على القواعد العامة في قانون العقوبات ً من القسم الخاص كانت هذه الأحكام من شأنها أن تقود إلى اعتبار الجرائم الاقتصادية جزءا في قانون العقوبات (القانون الجزائي الخاص) حتى ولو لم تسر عليها القواعد العامة؟ أم أن هذه الأحكام الخاصة من شأنها أن تفضي إلى إيجاد فرع مستقل، من أفرع قانون العقوبات الخاص؟ لقد كان هذا التساؤل مثار اهتمام خاص من الفقه في قانون العقوبات على الصعيد الدولي 8 .(والوطني)كما كان للأحكام التي قامت عليها الجرائم الاقتصادية انعكاس على المبادئ التي يقوم عليها القانون الجنائي في جانبيه الموضوعي والإجرائي :ففيما يتعلق بالجانب الموضوعي شمل هذا التأثير أركان الجريمة والعقوبة وقواعد المسئولية الجنائية، وهي آثار أملتها سرعة التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي، ومحاولة المشرع مواكبة هذه التطورات، فكان ذلك على حساب القواعد المستقرة في قانون العقوبات العام. وسوف نقصر دراستنا على الجوانب الخاصة بالركن الشرعي في الجريمة الاقتصادية. ويقصد بهذا الركن الصفة غير المشروعة للفعل أو السلوك الإنساني